

الشيخ في كل آله من مبدأ ما يقدر المراد ما يقدر الوهية ويرغم
مدعيها انما حق فيشملا الاضام والشمس والكواكب وما لم
تعلم مما ادعى اذ الال الوهية فقد يروا خا عان الخصم لا يتقيما
فتدعي ردا على كون الوهية عفا وليس مراد الشيخ حصر النبي
في الاله مقدر الوجود حتى لا يشتمل مدعي المشركين اذ وضع
الكلمة المشرفة باجماع المراد على المشركين فيما يدعونه ماسهو
موجود تحقيقا والوهية تقدير اولونينا مقدر الوجود لم يكن
محل النزاع والابن تاليفيا في نحو التلايين كما اسكب في كيفية
الرد على المشركين واستطاعت وقد صرح الشيخ في اعرابه
في امكان ان المقصود في الوهية عن غير الله وانها لله
وبهذا المساعد للغة العربية فان من قال لا عالم الا يزيد مقصوده
حصر العلم في زيد لا في ذات غير زيد اذ لا عرض لنا بها ينفي
ولا يدفع هذا قول الشيخ ما يقدر لان المراد مقدر الالهية اذ
هي التي الكلام فيها لا مقدر الوجود فانهم فان هذا موضع اذ كثر
من حيث التحدث بالنع ان الله الهامي لما ذكرته ولم اسمعه
من مشايخنا وهو مقصود كما علمت بالعقل والنقل فاذا قيل
في الرابع يصح ان لا يقسم لصحة جميعه ويقسم اعتبارا بالظاهر
كما فعل الشيخ فتامل والله الموفق وما يقال من ان في الهة
الباطل يكون معني الاله عليه انه معبود باطل لان الاستثنا
اثبات لما في فغلط لان المقصد انها صارت الهة باطل بنفي الالهية
عندهم بحصرها في الله فتحتف في غيره الباطل فتامله فهو قريب
ثم ان قولنا الاله الاله هل له خبر موجود محزوف واخبر بوجود
على سبيل التفريخ للمستثنى اذ لا خبر لا موجود ولا مقدر وهذا
مختار ابن عطاء الله في كتاب مفتاح العلاح قال لانه الكلام تام
بنفسه من حيث المعني والاضحاح للمعني عند افتقار الكلام اليه وهنا

١٢٤
لا فلا خبر صلا وايضا في تقدير ابراد وفساد وان كان يمكن
الجواب لكن كما قيل اياك وما يعتقد ذمته وله نظاير في الهية منها
حسبك يتم الناس وكل رجل وضيافته وضرب زيد فاقم في وجه
ذالك كله وامثاله كثيرة والله الموفق ولما بان الخبر هو المستثنى بالاعلى
سبيل التفريخ تسياتي بيانه وما فيه عند الكلام على الاعراب ولما
القول بان خبره موجود وانبات مثلا فهو الذي عليه كثيرا ان استشكل
كثيرا ذلك من حيث ان نفي الوجود وفي الوجود لا يستلزم في الامكان
ينبغي امكان شريك ومن حيث ان الوجود لا يدعي الماهية وفي الوجود لا ينبغي
في الماهية فاعلمه ومن حيث ان في كون الاله موجود لا ينبغي ان يكون معه
واسطة وحيث كان باقيا لزم اثبات تنزيك الوجود ولا معدوم مع ان
المقصود في الشريك من كل وجه اعلى في حال فرض نوجب لذلك في امكانه
لتساوله نفيه من كل وجه ان في الامكان ينفي في الماهية وفي لونه واسطة
وفي لونه مورد امكان وجوده والجواب مع البروزة للصواب
من وجهين احدهما انما نفي الوجود لانه هو الذي يتوحد مع الالهية
اما حيث في بقى معدوم امكان الوجود واسطة اذ الماهية ولا يتوحد
المقصود في البرهان العقلي على في الالهية بما ليس موجودا وايضا
المقصود في ما الائمة الخصم وليس في الخصم من يدعي هذا وايضا
فانما يل باقيا الماهية بعد في الوجود الزمونه قد العالم اذ لا معني لانك
الماهية عن الوجود الاستغناء وذلك قوله بشيبه المعدوم المفضي يقدم
العالم في الوجود في الماهية عند كل من يقول بتحد رث العالم فلا
ابرد ويجامس عن الزام القابل بقا الماهية قد العالم ان سراده
ان في الماهية ثم من في الوجود اخص ولقصد النبي العام الذي لا يبق
معدوم احتمال بخلاف الوجود فان نفيته في ماهية ولو فرض ان كون
الحق الشامل المجمع هو ان المقصود في ما يدعيه الخصم وان ما ذكره من
ماهية او واسطة لا تقبل الالهية لقيام البرهان على وجوده وهذا